بشكل كبير. يجب مراعاة أن هذا المبلغ لا يشمل المساعدات التي تم تقديمها في إطار برامج التعاون الإقليمي[1].

وفقًا لأحكام الإطار الأوروبي للشراكة مع الجوار الشمالي والشرقي(IEVP) ، تبلغ ميزانية برنامج التعاون بين الاتحاد الأوروبي وتونس، المعروف باسم "البرنامج الإشاري الوطني " (PIN)، للفترة من 2007 إلى 2010 ما يقدر بـ 330 مليون يورو. يتناول البرنامج المجالات الاقتصادية والتجارية، والتدريب، والتعليم والتوظيف، بالإضافة إلى التنمية المستدامة. يُقدم هذا الدعم الأوروبي بالكامل على شكل منح، سواء كان ذلك في تنفيذ مشاريع التعاون التقليدية أو في دعم ميزانية الدولة. من حيث القيم المالية، تشكل دعم ميزانيات الدولة نسبة متزايدة في مجموع المحفظة الإجمالية للمساعدة الأوروبية للتعاون، بنسبة تفوق 65٪ من إجمالي الأموال المسددة[2].

على الرغم من اختلاف السياق في تونس عن الوضع في المغرب، إلا أن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، كما هو الحال مع المغرب، تعتبر مسألة حيوية للدولة.

المطلب الثالث:

علاقات المغرب مع الاتحاد الأوروبي

أسفرت المفاوضات التي بدأت بين المغرب والاتحاد الأوروبي منذ عام 1963 عن التوصل إلى اتفاق تجاري في عام 1969. تطور هذا التعاون الأولي إلى اتفاق جديد في عام 1976، وتضمن أحكامًا تجارية ومشاركة مالية في شكل هبات لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد. في المجموع، تم توقيع أربعة بروتوكولات مالية بين عامي 1976

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 23.
[2] Ibid., para. 24.

و1996 لدعم هذا الاتفاق، تم استكمالها بقروض من البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) وخلال الفترة التي تلت البروتوكولات المالية، تضاعف الدعم المقدم للمغرب في إطار برنامج (1996-1999) *MEDA I*، الذي يعد الأداة الرئيسية للشراكة الأورومتوسطية من الناحية التشغيلية والمالية، ويدعم الانتقال الاقتصادي للبلاد وتوازنها الاجتماعي والاقتصادي. يهدف برنامج *MEDA II* ، كأداة لتنفيذ اتفاق الشراكة، إلى خلق فرص العمل والنمو ومكافحة الفقر. تم زيادة الإعانة المالية المخصصة للمغرب بشكل كبير، حيث استفاد البلد في مجمل الفترة من 1996 إلى 2006 من أكثر من 1.6 مليار يورو، أي ما يقرب من ربع إجمالي الإعانة المخصصة لبلدان الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط؛ ليصبح بذلك أكبر مستفيد من المساعدة المجتمعية. بين عامي 2005 و2008، تم تطوير العديد من التوائم في مجالات عديدة[1].

في إطار اجتماع مجلس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب في 23 جويلية 2007، بدأ المغرب والاتحاد الأوروبي عملية تعزيز علاقاتهما الثنائية، والتي تطورت تدريجيًا نحو تحديد إطار تعاقدي وتشغيلي لـ "الشراكة المميزة". في 13 أكتوبر 2008، تم منح المغرب الحالة المتقدمة، وهي الأولى من نوعها في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما يشكل مرحلة جديدة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. وتم اعتماد خارطة الطريق من ثلاثة محاور[2]:

1. وضع إطار جديد للتشاور السياسي لتقريب الأجندات السياسية للطرفين؛
2. المشاركة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي، من خلال تسهيل أكبر لتبادل التجارة، مع إيلاء اهتمام خاص للتدفقات التقليدية (مثل التبادلات الزراعية)

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 7.
[2] Ibid., para. 8.

والقطاعات الجديدة (الخدمات، والتفوق عن بُعد، إلخ)، وتضمين المغرب تدريجيا في الشبكات العابرة الأوروبية للطاقة والنقل؛

3. تعزيز الروابط بين الجهات الفاعلة الخاصة أو المدنية والكيانات الإقليمية من الطرفين.

علاوة على ذلك، يبدو أن التقارب التنظيمي واعتماد المغرب لعدة معايير ومعايير تابعة للاتحاد الأوروبي قد ساهم بشكل كبير في تحسين الأداء المغربي في قطاع التصدير. بعد انخراط نسبي خلال دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000 – القاعدة القانونية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وفقًا لروح عملية برشلونة – نرى في عام 2006 استئنافًا للصادرات المغربية التي تجاوزت حاجز 65 مليار درهم، مسجلة زيادة بنسبة 10% مقارنة بالعام السابق[1]. كما ازدادت جاذبية المغرب للاستثمارات المباشرة الأجنبية(IDE) . ففي عام 2006 ، كان ما يقرب من 70٪ من الاستثمارات المباشرة الأجنبية المنفذة في المغرب ناتجة عن بلدان الاتحاد الأوروبي[2]. تبدأ بعد ذلك مرحلة من تحرير التبادل التجاري في القطاع الزراعي وتجارة الخدمات وحق التأسيس.

تمثل الزراعة جزءًا هامًا من التجارة بين المغرب والاتحاد الأوروبي. ففي عام 2005، كانت الواردات الزراعية الاتحادية تمثل أكثر من 13٪ من التجارة الثنائية، وكانت الصادرات الزراعية من الاتحاد الأوروبي إلى المغرب تمثل 5٪ من الصادرات الإجمالية إلى المغرب. منذ دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ في عام 2000، تدعمت التبادلات الزراعية وتشهد نشاطًا دائمًا. ولقد شهدت هذه الاتجاهات قفزة كمية ونوعية بعد انطلاق المفاوضات في عام 2006 بناءً على خطة العمل الزراعية التي تم تحضيرها بعد مؤتمر وزراء الخارجية الأورو–

[1] H. Abouyoub et L. Jaïdi, Le Maroc entre le statut avancé et l'Union pour la Méditerranée, Fondation Abderrahim Bouabid, « Les cahiers bleus », no 12, 2008.
[2] H. Abouyoub, « L'état des réformes politiques et les défis du processus de Barcelone à moyen terme. Introduction », in S. Florensa (dir.), op. cit. [11], p. 72-77.

متوسطيين الذي عُقد في لوكسمبورغ في ماي 2005. أما تحرير الخدمات، فيُمثل 39٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمغرب و 23٪ من إيراداته في الميزانية الجارية[1].

في إطار اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، لم يكن هناك قائمة منفصلة لتحرير تجارة الخدمات. اعتبر الشريكان أنه يجب تكييف هذا التحرير وفقًا للحالة الخاصة لكل قطاع فرعي، بهدف تيسير الانتقالات اللازمة. ولقد زادت العقبات غير التعريفية المفروضة لضمان حماية المستهلك والبيئة في السوق الداخلية الأوروبية.

يؤكد المغرب على تفوقه على باقي دول الجنوب، مؤكدًا أنه الدولة العربية والإسلامية الوحيدة التي شرعت في حوار حقيقي مع الاتحاد الأوروبي حول قضايا الحوكمة والديمقراطية أو احترام حقوق الإنسان. يحرص الاتحاد الأوروبي والمغرب على تذكير الجميع في كل مناسبة بأن علاقاتهم مبنية على التزام متبادل لتعزيز القيم المشتركة، واحترام قوانين الحق، والديمقراطية، والحوكمة الجيدة، والعلاقات الجارية الطيبة، واقتصاد السوق، والتنمية المستدامة[2].

في علاقته مع الاتحاد الأوروبي، يبدو أن المغرب يسعى بشكل واضح للتميز، ويبدو أن الاتحاد الأوروبي يقدر هذا الهدف. عند إطلاق سياسة الجوار الأوروبية في عام 2003، كان المغرب بالفعل شريكًا مفضلًا للاتحاد الأوروبي في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية والسياسية، وأصبح أول مستفيد من الأموال الأوروبية المقدمة في إطار سياسة الجوار الأوروبية[3].

أفرزت هذه العلاقات الجديدة بين المغرب والاتحاد الأوروبي ثقافة ثنائية تتضمن تحليلًا وتقييمًا وتقديرًا وتوقعات، وكذلك مناقشات سياسية بين الجهات المعنية المؤسسية والجمعيات النشطة. رابط قوي يربط الشريكين. يمكن حتى القول إن هناك تبعية، ولكن الشركاء المعنيين

[1] H. Abouyoub, « L'état des réformes politiques et les défis du processus de Barcelone à moyen terme. Introduction », Ibidem.
[2] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 12.
[3] Ibid., para. 13.

يرون في هذه العلاقة المتميزة ليست بعنصر هيمنة، ولكنها تكريس للمسار الإصلاحي الذي اتخذه المغرب. ووفقًا لهذا التحليل، فإن تقدم البلاد في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي يشكل دليلاً على نجاح سياستها العامة ووسيلة إضافية لتبريرها في إطار عملية التشريع الداخلي[1].

هذه العلاقات الثلاثة مع الاتحاد الأوروبي تظهر أهمية هذه العلاقات بشكل أساسي بالنسبة للدول المغاربية. فمنذ عام 1957، كانت أوروبا هي الشريك التجاري الأول للبلدان في هذه المنطقة. هذا العلاقة المفضلة كانت كثيفة بشكل خاص بالنسبة لتونس (حيث تمثل أكثر من 70٪ من تبادلاتها التجارية) والمغرب (60٪)، في حين يبدو أن للجزائر وليبيا شركاء تجاريين أكثر تنوعًا.

جعل عمق هذه التبادلات سوق المغرب مرتبطًا بشدة بالاتحاد الأوروبي. ويبدو الترابط بين الطرفين واضحًا: أوروبا هي الوجهة الرئيسية لصادرات المغرب (بنسبة 65٪) ومصدره الرئيسي للواردات (بنسبة 60٪). من الناحية المطلقة، تصل صادرات الاتحاد الأوروبي إلى 45.4 مليار يورو، في حين تمثل الواردات، التي تتعلق أساسًا بقطاع الطاقة، 80 مليار يورو، أي عجز تجاري سنوي قدره 35.1 مليار يورو لصالح الاتحاد الأوروبي.

تم إجراء العديد من الدراسات حول تكلفة عدم تحقيق فضاء مغاربي متكامل في السنوات الأخيرة. ويبدو أن هذه التكلفة ضخمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، يُرجح في كثير من الأحيان فرضية أن تشكيل مجموعة إقليمية متكاملة تجمع بين المغرب والجزائر وتونس ستولد مزيدًا من الفوائد. وفقًا لهذا السيناريو، سيزيد الناتج المحلي الإجمالي للفرد في المنطقة بمعدل 22٪ في المتوسط (+ 27٪ في الجزائر، + 22٪ في المغرب، + 16٪ في تونس). يمكن أن يُفسر هذا النتيجة

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 13.

بالفرص التي قد تولدها الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، مما يسمح لحجم الصادرات من المغرب بالضعف في أقل من عقد من الزمن[1].

في هذا السياق، يُعتبر تعميق التكامل مع الاتحاد الأوروبي الخيار الأكثر ذكاء. إذ ستُتيح وصول أسواق الاتحاد الأوروبي لاقتصادات دول المغرب العربي، الذين وقعوا اتفاقات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي، زيادة ناتجهم المحلي الإجمالي للفرد بمعدل متوسط سنوي يبلغ 15٪ بين 2005 و2015[2].

بعد دخول اتفاقية لشبونة حيز التنفيذ (2009)، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز حضور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية، تم التركيز بشكل خاص على علاقات الاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي، التي تتميز عن باقي الدول في الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط كمجموعة فرعية قادرة على التماسك بشكل محتمل.

الخاتمة:

في ختام هذا المقياس، يتضح أن فهم العلاقات الأورومغاربية يمثل جوهرًا أساسيًا في دراستنا للعلاقات الدولية. على مر الفصول، انغمسنا في غوامض هذه العلاقات وكشفنا عن طياتها التاريخية والثقافية والاقتصادية. ونتيجة لذلك، ندرك الآن تأثير هذه العلاقات على المشهد الإقليمي والدولي.

تبنّت الدول الأورومغاربية نهجًا حكوميًا مستقلاً لتعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الدولي. كما قامت بتحسين الهياكل التحتية وتعزيز القدرات الاقتصادية، مما أدى إلى تعزيز

[1] Abdallah Saaf, Op.Cit., para. 37.
[2] Ibid., para. 38.

الاستقرار والتنمية المستدامة. في هذا السياق، أصبحت العلاقات مع الاتحاد الأوروبي جزءًا لا يتجزأ من رؤيتها للمستقبل.

ومع أن هناك تحديات تبقى تحتاج إلى حلول مستدامة، إلا أن الفهم المكتسب من هذا المقياس يمهد الطريق لاستكمال الحوار حول كيفية تعزيز هذه العلاقات. إن التفاعلات المستمرة والتطورات المستقبلية ستتطلب مزيدًا من البحث والتحليل للمساهمة في تحقيق تكامل أعمق وعمليات تعاون أكبر.

بهذا، نتجلى الفرص والتحديات في مسار العلاقات الأورومغاربية، ونعتبر أن استمرار البحث والاهتمام بتلك العلاقات يمثل مسؤولية مشتركة. تشكل هذه الختامية نقطة بداية لمرحلة جديدة من الفهم والتعاون البناء في سبيل تعزيز استقرار وتطوير هذه المنطقة المهمة في العالم.

يظهر أن دراسة العلاقات الأورومغاربية تتطلب تفاصيل دقيقة وفحصًا عميقًا لتطورات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يعكس فهمنا للعلاقات الأورومغاربية تطور السياق الإقليمي والدولي وكيف يؤثر ذلك على مستقبل هذه العلاقات.

في هذا السياق، يبرز دور التكامل الإقليمي والشراكات الدولية في تعزيز التنمية والاستقرار. ومع التحديات التي قد تظهر على هذا المسار، يتعين علينا التركيز على تعزيز الحوار وتعزيز التفاهم المتبادل لتحقيق أهداف مشتركة.

على ضوء التحولات المستمرة، يظهر أن العلاقات الأورومغاربية ليست ثابتة بل تحمل الكثير من الفرص والتحديات. يعتبر الحوار المستمر وتوسيع الآفاق الثقافية والاقتصادية جزءًا أساسيًا من بناء علاقات مستدامة.

إن استكمال دراسة هذه العلاقات يشكل استثمارًا في فهم متعمق للديناميات الإقليمية والدولية. يمكن للتحليل المستمر والأبحاث المستقبلية أن تسهم في تسليط الضوء على مستقبل العلاقات الأورومغاربية وتوجيه السياسات نحو التعاون المستدام والفعّال.